



منهاج التحول الى النظام الإسلامي
الاعمال المصرفية التقليدية وبدائلها الإسلامية

محمد على القرى بن عيد
مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي
جامعة الملك عبد العزيز - جدة

المحتويات

٤	١ - مقدمة
٦	١-١ هل البنك تاجر أم وسيط مالي
٨	٢ - الودائع المصرفية
٨	١-٢ الحاجة الى هذه الخدمة المصرفية
١٠	٢-٢ الاعتراضات الشرعية على أنواع الودائع التقليدية
١٠	١-٢-٢ الودائع الجارية
١١	٣-٢ البديل المقترح
١٢	٤-٢ السحب على المكشوف
١٣	١-٤-٢ البديل المقترح
١٣	٣ - القروض من البنوك الأخرى أو البنك المركزي
١٥	١-٣ البدائل المقترحة
١٥	١-٣-١ حاجة البنوك الى السيولة قصيرة الأجل
١٧	١-٣-٢ حاجة البنوك الى السيولة متوسطة وطويلة الأجل
١٨	١-٣-١-٢ صناديق الاستثمار
١٩	٤ - حسم الكمبيالات
٢٠	١-٤ الحاجة الى هذه المعاملة
٢١	٢-٤ البديل المقترح
٢١	٥ - الاعتمادات المستندية
٢١	١-٥ مقدمة وتعريف
٢٤	٢-٥ البدائل المقترحة



- ٦ - خطابات الضمان ٢٨
- ٦-١ تعريفها في المعاملات التقليدية ٢٨
- ٦-٢ الحاجة الى هذه الخدمة ٢٨
- ٦-٣ الاعتراض الشرعي على صيغة الضمان المصرفي ٢٩
- ٦-٤ البديل المقترح ٣٠
- ٧ - التأمين وإعادة التأمين ٣٢
- ٧-١ الاعتراضات الشرعية على صيغة التأمين التقليدية ٣٣
- ٨ - السندات المالية ٣٤
- ٨-١ الاعتراضات الشرعية على السندات المالية ٣٥
- ٨-٢ البديل المقترح ٣٦
- ٩ - التأجير ٣٧
- ٩-١ التأجير في المؤسسات المصرفية الإسلامية ٣٧
- ٩-١-١ بعض الاعتراضات الشرعية على الصيغة المذكورة ٣٨
- ٩-٢ البديل المقترح ٣٩



١ - مقدمة :

المجتمعات الإنسانية منقسمة ، منذ القدم ، الى فئتين ، الأولى ، هي التي تمتلك من الموارد المالية ما يفيض عن حاجتها الآتية ، والثانية تلك التي تحتاج من الموارد -الآن- فوق ما تمتلك . وقد وجدت تلك المجتمعات أن الاتجاه نحو تبني طرق ووسائل تمكن من نقل هذه الفوائض من الفئة الأولى (ذات الفائض) الى الفئة الثانية (فئات العجز) يؤدي الى زيادة مستوى رفاهية جميع أفراد المجتمع . وقد نقل لنا المؤرخون شواهد كثيرة من تاريخ الأمم القديمة عن إجراءات وترتيبات تهدف الى تحقيق هذا الهدف (١) . وقد تبنت المجتمعات الإسلامية منذ عهد الإسلام الأول ترتيبات لتحقيق الهدف المذكور سنأتي عليها فيما بعد . ثم لما تطورت واتجهت الى التخصص وتقسيم العمل ظهرت البنوك كمؤسسات مهمتها أن تنهض بوظيفة "الوساطة المالية" ، أي التوسط بين الفئتين الآنف ذكرهما .

صارت تلك المؤسسات تجمع الودائع (على صفة القرض) من الفئة الأولى ، ثم تجعلها في متناول الفئة الثانية . ولما كانت المؤسسة المصرفية منشأة تسعى لتحقيق الربح قام نموذج عملها على اشتراط الزيادة لنفسها ، ثم تلي ذلك اشتراط الزيادة للمودعين فيها باقتسام الفائدة على القروض بين البنك والمودعين .

وقد نجح هذا النموذج أيما نجاح وكان له دور فاعل مهم في النمو الاقتصادي لأوروبا ، ثم لما انتشر الاستعمار الأوربي في أصقاع الأرض ، نقل المستعمر معه مؤسساته الثقافية والسياسية والاجتماعية وكذلك مؤسساته الاقتصادية ومنها نموذج المؤسسة المصرفية .

(١) وعلى سبيل المثال كانت المعابد في مصر الفرعونية تقوم بمثل هذا النشاط، وكذلك رجال الدين في زمن حامورابي ... الخ .

فلما بدأت المجتمعات الإسلامية تنال استقلالها في الخمسينات من هذا القرن بدأ المسلمون يراجعون تركة المستعمر الثقيلة ومنها البنوك . وكانوا يدركون أهمية الوساطة المالية وأنها حاجة أساسية لكل مجتمع لاسيما في العصر الحديث ولكنهم وجدوا أن النموذج الذي ينهض البنك من خلاله بوظيفة الوساطة المالية يتناقض مع أمر معلوم من الدين بالضرورة وهو حرمة الربا . ولذلك فقد سعى العلماء فيهم الى تصميم بديل ينهض بوظيفة الوساطة المالية وهي حاجة أساسية لكل مجتمع ولكنه يعمل بصيغة لا تتضمن الربا .

وقد عرفها العرب وعملوا بها قبل عهد الرسالة المحمدية ، فلما بعث رسول الله ﷺ فيهم وافقهم على ما كانوا يعملون ثم جاءت الشريعة لتبين قواعد المضاربة وشروط صحتها (٢) ، فكانت المضاربة هي وسيلة جمع المدخرات وتعبئتها لغرض الاستثمار ، فيدفع أرباب المال منض صغار المدخرين وكبارهم أموالهم الى ذوي الخبرة والمهارة من التجار والعمال ... الخ ، يعملون فيها وما يقسم اليه من ربح يكون بينهم بما اتفقوا عليه كما هو معروف في صيغة المضاربة . ومن صيغ المضاربة المعروفة مسألة "المضارب يضارب" (٣) ، فلا يلزم فيها أن يقوم المضارب بالاستثمار والعمل بالمال بنفسه ولكن يكفي لاستحقاق جزء من الربح أن يدفعه الى الصانع الحاذق والطبيب الماهر والتاجر المتمرس والإداري الناجح ... الخ .

قامت صيغة البنك الإسلامي على فكرة المضارب يضارب ، فهو يجمع المدخرات من الأفراد بناء على عقد مضاربة يكون هو المضارب وهم أرباب المال ، ثم يدفع هذه الأموال

(٢) وقد ذكر الشوكاني في نيل الأوطار رداً على القول بأن كل أبواب الفقه لها أصل من الكتاب والسنة ماعدا القراض (المضاربة) فليس له أصل البتة في الكتاب والسنة فقال "ولكنه إجماع صحيح مجرد والذي يقطع به انه كان في عصر النبي ص فعلم به وأقره ولولا ذلك لما جاز" نيل الأوطار .

(٣) وقد اختلف الفقهاء في جواز صيغة المضارب يضارب نعمنها من يرى الربح لا يستحق إلا بالمال أو العمل وأجازها من قال إن الربح يستحق بالمال أو العمل أو الضمان كالأحناف .

في جهات الاستثمار ويكون هو رب المال والمستثمرين هم العمال ... الخ ، فجانِب الخصوم هو أموال المودعين وجانب الأصول استثمارات البنك . من الواضح أن هذه صيغة وساطة مالية لا تختلف مع صفة البنك التقليدي إلا في حقيقة أن العائد - في جانب الأصول والخصوم - هو عائد غير مضمون على شكل سعر فائدة بل هو جزء من ربح يتحقق في نهاية العام . وقد تطرق عدد من الاقتصاديين الإسلاميين لعناصر تفوق هذه الصيغة على صيغة الوساطة التقليدية لاسيما فيما يتعلق باستقرار المؤسسة واستقرار الاقتصاد الوطني . وعندما نشأت البنوك الإسلامية وتطورت وتوسع عملها ونشاطها اكتشفت أن في المضاربة مشاكل عملية كثيرة تتعلق بمسألة المخاطرة الأخلاقية ، وإن العقد المذكور عقد أمانة لا يؤدي غرضه إلا بتوفرها عند المتعاملين . فكان أن اتجهت البنوك في جانب الأصول الى أنواع التمويل الأخرى كالمرابحة والإيجار ... الخ ، أما جانب الخصوم فقد استمر على صيغة المضاربة .

١-١ هل البنك الإسلامي تاجر أم وسيط مالي ؟

يميل المنهج الإسلامي في التحليل الفقهي الى البحث ، عند التعرض إلى أمر مستجد ، عن الأصل الذي يقاس عليه . ولم يقتصر هذا المنهج على فقه النوازل ولكنه أضحى جزءاً من العقلية الإسلامية . ولذلك نجد أن كثيراً من الكتاب اتجه الى القول بأن البنك الإسلامي في نموذج المثالي ما هو إلا تاجر ينطح الأسواق بائعاً ومشترياً ، واجتهدوا دائماً في تقريب صفة هذه المؤسسة من صفة التاجر ، مفترضين ضرورة تقيده بكل قيد جاء على عمل التاجر .

ولكن الحقيقة التي لا يمكن تجاهلها هي أن طبيعة المؤسسة المصرفية مختلفة أشد الاختلاف عن صفة التاجر ، ذلك أن الأموال التي يعمل بها البنك هي في جزء كبير منها ودائع ، بينما يستودعها أصحابها البنك ، تبقى عندهم كأنها وسائل دفع جاهزة أو شبه جاهزة . ولذلك كان على البنك (وهذه صفة جانب الخصوم فيه) أن يتبنى في استثماراته (أي في جانب الأصول) صيغاً تحقق الاستقرار بين الجانبين . فلا يمكن له مثلاً أن يعمل كالتاجر بإقامة المستودعات الكبيرة وتسويق السلع المختلفة وبيعها في محلات مملوكة

له ... الخ . ولا امتلاك الشركات الكثيرة والعقارات والمراكز كما تفعل شركات الاستثمار وكبار التجار . ليس ذلك لاستحالة تكوين البنك للخبرات في كل مجالات النشاط الاقتصادي ، ولا لصعوبة توفر الكوادر القادرة على إدارة هذه المشاريع ، بل لما يترتب على مثل ذلك من مخاطر تؤدي الى عدم استقرار المؤسسة المصرفية وتأثرها البالغ بأي صدمة تتعرض لها . إن نموذج المؤسسة التي تقوم بجمع الأموال من أفراد المجتمع والاستثمار فيها وفي نفس الوقت جعلها قريبة المتناول من أصحابها (٤) ، لا يمكنه إلا أن يكون شيئاً مختلفاً عن التاجر .

علينا أن نتصور أن البنك ما هو إلا تاجر يلزم أن يتقمص في نشاطه شخصية وصفة التاجر ، بل يجب أن نقبل أن يكون "وسيطاً مالياً" ينهض بهذه الوظيفة الأساسية ولكن ضمن حدود المباح من العمليات والنشاطات والعقود . ومن هنا كان علينا تطوير كثير من العقود والمعاملات لكي تصبح صيغ وساطة مالية ، دون السعي الى تحويل المؤسسة المصرفية الى تاجر كسائر التجار .

وسوف نقوم في هذه الورقة باستعراض أهم الخدمات والمنتجات المصرفية بتعريفها ثم عرض أهم الاعتراضات الشرعية عليها ثم تقديم البديل المقترح الذي ينهض بالحاجة دون الوقوع في المحرم من المعاملات ، منطلقين من الفرضية التي بدأنا بها وهي أن البنك مؤسسة للوساطة المالية له صفة مستقلة عن العمل التجاري ولنشاطه خصوصية تقتضي العمل على تطوير العقود المسماة المعروفة في الشريعة لتلائم تلك الطبيعة .

(٤) على شكل دفتر الشيكات أو القدرة على السحب من الحساب مما يجعل أموالهم تبقى وسائل دفع شبه جاهزة .

٢ - الودائع المصرفية :

تعريفها في المعاملات المصرفية التقليدية :

تعد الودائع بالنسبة للبنوك أهم عناصر جانب الخصوم (حقوق الآخرين على البنك) فيه . ولما كانت الوظيفة الأساسية للبنك هي الوساطة المالية ، صار اجتذاب هذه الودائع وتوجيهها نحو عمليات التمويل المهمة الأولى له . وتقدم البنوك أنواعاً من الودائع يترتب العائد المقرر عليها بصفة أساسية مع درجة السيولة . فأكثرها سيولة الودائع الجارية حيث يمكن للعميل أن يسترد منها أمواله في أي وقت من ساعات دوام البنك (أو من خلال مكائن الصرف الآلي) ويلتزم البنك بدفعها إليه أو لأمره حالاً . والغالب أن البنك لا يدفع فوائد على مثل تلك الودائع .

وأقلها سيولة شهادات الإيداع التي لا يمكن للعميل أن يسترد ماله فيها إلا بعد انقضاء المدة التي تصل الى عدة سنوات . وتحقق مثل هذه الودائع أعلى معدلات الفائدة . وبين هذين النوعين أنواع من الودائع مثل الودائع لأجل وهي تشكل في أكثر البنوك الجزء الأكبر من مجمل ودائعه وفيها يدفع للعميل فوائد دورية وله أن يسحب نقوده ولكن للبنك أن يرجئه عدة أيام ، ومنها حسابات التوفير وهي شبيهة بالسابقة لكن شروطها ميسرة لخدمة صغار المودعين .

يمكن القول إذن بأن الودائع المصرفية هي نوعين : حالة ومؤجلة بأجل يطول ويقصر . وتشترك جميعاً في أنها مضمونة الأصل والعائد فهي ديون على المصرف .

١-٢ الحاجة الى هذه الخدمة المصرفية ،

قبول الودائع والتعامل فيها هي العمود الفقري للنشاط المصرفي . فيما أن وظيفة البنك في المجتمع هي التوسط بين المدخرين (المودعين) والمستثمرين (أوبصفة أساسية المقترضين) كانت الودائع هي مصدر الأموال بالنسبة الى البنك . واضح إذن أن حاجة

البنك الى قبول الودائع كحاجة الإنسان الى الغذاء .

ومن جهة أخرى فإن حاجة الناس إليها واضحة أيضاً . فتوفر هذه الخدمة للمدخرين وذوي الدخول القليلة الذين لا يمكن لهم الاستثمار المباشر في مشاريع تدر الربح ، يتوفر لهم فرص الاستثمار من خلال الودائع لأجل وذلك بالحصول على فوائد دورية على ودائعهم ، وعدم تعطيل وتجميد أموالهم بمجرد أنها قليلة وذات حجم صغير من التجارة والاستثمار المباشر . وفي هذا خير عميم للمجتمع ، لأن كنز الأموال تعطيل لمصالح جميع الناس وتثبيط للنشاط الاقتصادي والاقتصادي وحركة العمران في أي بلد .

كما يستفيد المودعون في الحسابات الجارية حفظ أموالهم من الضياع والسرقة وضبط حسابها وفي نفس الوقت الحصول على وسيلة دفع جاهزة على شكل دفتر الشيكات أو بطاقات السحب الآلي التي تجعل نقودهم في متناول أيديهم على الدوام .

أضف الى ذلك المنافع التي تتحقق للمجتمع ككل من وجود جهاز مصرفي يقر به السيولة النقدية في الاقتصاد ويمكن من خلاله تنفيذ أهداف اقتصادية نقدية عن طريق توجيه البنوك بواسطة المصرف المركزي والتحكم بالسيولة العامة في الاقتصاد مما يحقق كبح التضخم وتفعيل النشاط الاقتصادي لتحقيق معدل أعلى من النمو .

ومن الجدير بالذكر هنا أنه ما كان للبنوك أن تستفيد من الودائع لاسيما وأن أكثرها ودائع حالة إلا بتبني ما يسمى بنظام الاحتياطي الجزئي (والذي أمكن بواسطته تصرف البنك بالجزء الأكبر من الودائع (بالإقراض بفائدة أو بالاستثمار... الخ) وفي نفس الوقت توفير وسائل دفع جاهزة للمودعين (على شكل دفتر الشيكات وخلافه) تجعلهم يتصرفون بنقودهم وكأنها في متناول اليد ، الأمر الذي يترتب عليه توليد مستمر للسيولة من قبل البنوك .

٢-٢ الاعتراضات الشرعية على أنواع الودائع المصرفية التقليدية ،

الودائع المصرفية ، وإن سميت كذلك ، ليست في حقيقتها ودائع (أمانات) بل هي قروض . إن العبرة في العقود كما هو معروف هي بالحقائق والمعاني لا بالألفاظ والمباني ولذلك فالمهم عند التصور الفقهي حقيقة المعاملة لا مسماتها . والواقع أن العلاقة بين البنك والعميل (في الودائع) هي علاقة مدين بدائن وليست علاقة مودع بمستودع ، فالبنك يخلط أموال المودع بأمواله وينتفع بها كما ينتفع بأمواله الخاصة وهو ضامن لها ليس عند التقصير فحسب بل على أية حال ، وأخيراً هو لا يعيد عينها عند طلب العميل بل يعيد مثلها . كل ذلك يدل على أنها قروض لا ودائع (٥) وعليه ينطبق عليها من شروط الصحة وعكسها ما ينطبق على القروض لاسيما ما يتعلق بتحريم الزيادة على القرض .

١-٢-٢ الودائع الجارية ،

فالودائع الجارية إذن هي قروض حالة غير ذات أجل ، المقرض فيها هو العميل والمقرض هو البنك . وهي قروض حسنة لأن المقرض (وهو البنك) لا يدفع عليها فائدة ، ولكنه يضمن لصاحبها رأس ماله وينتفع بها فحسب وهذا أمر طبيعي في القرض . والقرض من العقود المباحة وهو في أصله من أعمال الخير والبر .

وقد أجاز الفقهاء هذا النوع من الحسابات (٦) بناءً على ما ذكر ، وإن كانوا قد سكتوا عن مسألتين :

الأولى : أن القرض في أصله عقد إرفاق الهدف منه مساعدة المحتاج وعون الفقير ،

(٥) وسبب تسميتها بالودائع برغم أنها قروض - هو محاولة إخفاء حقيقتها أمام الكنيسة التي كانت تحرم الربا في أول

نشأة البنوك في أوروبا ثم صارت التسمية عرفاً وعادة للهدف في كل مكان .

(٦) وإن كان أكثرهم قد عد الحسابات الجارية في البنوك التي تعمل بالربا باب من أبواب التعاون على الإثم والعدوان

لما فيها من تمكين المصرف من المراهبة في هذه الأموال .



ولذلك كانت الصدقة بعشر أمثالها والقرض بثمانية عشر . وليس القرض في النظام الإسلامي وسيلة لتمويل التجارة وأنواع الاستثمارات كما هو الحال في النظام الرأسمالي . بل هو الإحسان والإرفاق . وجلي أن القرض الموصوف أعلاه - وإن كان بلا فوائد - ليس من هذه الأنواع فلا يتصور أن البنك أهل للإرفاق والتبرع (٧) .

والثانية : أن ذلك الحساب ، لما كان قرضاً ، لزم أن لا يترتب عليه منافع مشروطة للدائن لأن القاعدة أن كل قرض نفعاً مشروطاً (أو معروفاً) فهو من الربا . وجلي أن هذا القرض ينتفع منه الطرفان . أما انتفاع المقرض فهذا أمر طبيعي إذ أنه الغرض من القرض ، أما انتفاع المقرض ففيه نظر لأن فيه شبهة ما ذكرنا أعلاه . ومن أنواع المنافع التي تتحقق للمودع - إضافة إلى حفظ أمواله - الخدمات التي يحصل عليها من البنك كالتحاويل والشيكات والخدمات الخاصة مثل حصوله على بطاقات الائتمان برسوم محفضة أو الشيكات السياحية مجاناً أو تحصيل الشيكات ... الخ .

٢-٢ البديل المقترح ،

يمكن أن نفرق بين بدلين نقترحهما هنا ، الأول قريب يمكن تبنيه في الحال والثاني بعيد لا يمكن تطبيقه إلا بتغييرات جذرية في النظام المصرفي كما سيأتي تفصيله . أما القريب ، فلا بأس من تبني نفس صيغ الحسابات الجارية المعروفة في البنوك التقليدية مع الحرص بقدر الإمكان على تقديم كافة الخدمات مقابل رسوم يستوي فيها من أودع مع من لم يودع لكي لا يترتب على القرض (الحسابات الجارية) منافع كبيرة للمقرض تؤثر على طبيعة ذلك القرض ويمكن اجتذاب العملاء وتسويق الخدمات المصرفية بطرق مختلفة . ومن المهم أن نتذكر أن صفة المؤسسة المصرفية وطبيعة عملها مختلفة وليس لها سابقة في

(٧) ومع ذلك فلا نستطيع أن نتجاهل ما روى البخاري حول الزبير بن العوام وكيف كانت أكثر أمواله ديون لأن الرجل يأتيه ليردعه عنده ماله فيقول بل هي سلف إنني أخاف الضيعة ، وهذا بلا شك يعطيه حق التصرف بتلك الأموال لمصلحته والاستئثار لنفسه بأرباحها مقابل ضمانه لها ، ومع ذلك لا يبدو أن المودع كانت ينتفع من العملية بأكثر حفظ المال . . .

التاريخ أو التراث الإسلامي ، ومن ثم فإن ما تقوم به من نشاطات (رغم أنه قد يشبه معاملات معروفة) لكنه لا يبدو - من خلال نظرة كلية - شبيهاً بأصل معروف في القديم .

أما البديل البعيد ، فهو فصل نشاط البنك الى جزئين تخصص في كل جزء مؤسسة لا تقوم بالنشاط الآخر ، الأول هو الحسابات الجارية فتكون مهمة المؤسسة حفظ أموال الناس لهم وجعلها في متناول أيديهم بطرق دفتر الشيكات وبطاقات السحب الآلي ... الخ ، ولا تقوم هذه المؤسسة باستثمار الأموال المودعة لديها وإنما تكون مهمتها الأساسية هي حفظ أموال الناس فحسب (٨). أما النوع الثاني من المؤسسات فهو تلك التي تقبل الودائع الاستثمارية فحسب ، وتكون ذات آجال قصيرة وطويلة تتوافق مع تفضيلات المودعين ولا تحتفظ من السيولة إلا بالقدر اللازم لذلك الغرض . ثم تستثمر هذه الأموال بأنواع صيغ الاستثمار المعروفة ويوزع ما يتحقق فيها من ربح إلى أرباب المال والمؤسسة المصرفية .

٢-٤ السحب على المكشوف ،

من المعاملات المعروفة التي تقدمها البنوك التقليدية كجزء من خدمة الحسابات الجارية هي ما يسمى بالسحب على المكشوف (أو الحساب الجاري المدين كما يسمى في العرف المحاسبي) . ويمكن أن تتم هذه العملية بصفة منظمة أي باتفاق مسبق بين البنك والعميل (Regular Overdraft) أو عند بروز الحاجة لذلك عند العميل . وفي كلا الحالين يتم ذلك على صفة القرض بفائدة وإن اختلفت نسبتها في النوعين .

(٨) وربما تنهض هذه المؤسسة ببعض الوظائف ذات النفع للمجتمع ككل مثل إقراض الحكومة قروضاً حسنة ، أو الهيئات الخيرية ... الخ ..

وهذه معاملة مهمة تمس حاجة التجار ورجال الأعمال والشركات اليها ولذلك من الحسن السعي نحو تصميم بديل مقبول من الناحية الشرعية ينهض بهذه الحاجة الملحة .

٢-٤-١ البديل المقترح ،

يمكن أن يقوم البديل المقترح على فكرة المضاربة حيث يتفق البنك مع العميل (الشركة أو المؤسسة) على الدخول في عقد مضاربة يكون البنك فيه رب المال والشركة العامل . وتكون المضاربة في كافة نشاطات الشركة . ويفتح لذلك حساب يمكن للعميل أن يسحب منه كلما احتاج الى ذلك ، وفي كل مرة يفعل يدخل البنك مضارب بما سحب من مال ، ويشارك في الربح الذي يجري حسابه بصفة شهرية أو اسبوعية (أو أقل أو أكثر) وهو عقد متجدد بمعنى أنه في كل مرة يتم حساب الربح ينتهي العقد الأول ويدخل الطرفان في عقد جديد ، وهكذا .

٣ - القروض من البنوك الأخرى أو البنك المركزي ،

يعتمد عمل البنوك في النظام المصرفي التقليدي على قواعد وترتيبات تهدف الى تحقيق أعلى معدل ممكن من الكفاءة والربح منها :

أ - أن تسعى المؤسسة المصرفية الى تشغيل أموالها على الدوام وعدم تعطيلها حتى لساعات لأنه في كل مرة تكون فيها الأموال غير موظفة تضيع على نفسها فرصة تحقيق العائد ولذلك ظهرت القروض ليوم واحد (overnight) وما شابهها من أنواع المعاملات المعروفة في البنوك .

ب - إن طبيعة عمل المصرف المعتمدة على فكرة الاحتياطي الجزئي Fractional Reserve والتي يتصرف المودعون بأموالهم وكأنهم يملكون على الدوام وسائل دفع جاهزة تقتضي أن يحافظ البنك على الدوام على القدرة على الوفاء بالتزاماته تجاه مودعيه . وقد تطورت نظم الإدارة المصرفية ،

وتراكمت فيها الخبرات فبرعت في تصميم طرق كثيرة لتحقيق هذا الهدف دون التناقض مع الهدف السابق، أي الاحتفاظ فقط بالقدر الكافي من السيولة واستثمار ما زاد عن ذلك . ويحدث في كثير من الأحيان أن يحتاج المصرف الى سيولة إضافية مؤقتة لتغطية ما قد يطرأ من سحب غير معتاد يأت في وقت لا يمكن فيه من تسييل استثماراته الأخرى ، أو للالتزام بالتعليمات الخاصة بالبنك المركزي حول نسب الاحتياطيات القانونية . ولذلك تحتاج البنوك كثيراً الى الاقتراض من بعضها البعض أو من البنك المركزي .

ج - وجود البنك المركزي كبنك البنوك ، يشرف على حسن سير القطاع المصرفي ويصدر التعليمات التي تحقق الأهداف الاجتماعية العامة من خلال نشاط البنوك ، إضافة الى أنه يقف على الدوام مستعداً لمساعدة البنوك التي قد تعاني من نقص السيولة. وفي كثير من الأحيان لا يكون نقص السيولة دليلاً على سوء إدارة البنك أو أنه يعاني من مصاعب مالية لكن توزيع المحفظة الاستثمارية قد لا يسمح له "بتسييل" استثماراته ببسر وسهولة ودون خسارة ، لذلك جرى العرف على أن تعتمد البنوك على المصرف المركزي في مثل هذه الأوضاع فتقترض منه ما تحتاج إليه من سيولة عاجلة .

د - والحوالات وتحويل النقود الى البلاد الأجنبية ، وهو من صميم عمل البنوك ، احتاج الى ترتيبات خاصة بين كل بنك وبنوكه المراسلة ، وقد تختلف هذه الترتيبات ولكنها تتم بصفة أساسية عن طريق فتح حساب للبنك لدى مراسله في الخارج تتم من خلاله هذه التحويلات. وقد يحدث أن يكون ما يسحب من الحساب (الكثرة التحويلات) أكثر مما فيه الأمر الذي يعني أن المراسل قد أقرض البنك الفرق ، قرضاً بفائدة ، وقد يحدث العكس حيث يتحقق للبنك فوائد من حسابه الفائض ... الخ .

تتضمن جميع الترتيبات السابقة حالة الاقتراض أو الإقراض سواء بين البنوك في

البلد الواحد أو البنوك الداخلية والدولية أو المصرف المركزي . والواقع أن جميع المنافع التي يحققها هذه الترتيبات للبنوك هي منافع حقيقية وتمثل حاجات أساسية لا يكاد يقوم عمل المصارف إلا بها ، ولذلك فهي تحتاج الى بديل قادر على النهوض بهذه الحاجات ضمن المباح من المعاملات المالية .

١-٢ البدائل المقترحة ،

٣-١-١ حاجة البنوك الى السيولة قصيرة الأجل :

يجب أن نفرق بين حالتين من حالات الاقتراض بين البنوك . ففي كل مرة يقرض البنك بنكاً آخر تكون هذه العملية استثماراً يدر العائد لأحدهما وحاجة للآخر . ونحن نقول بـ"لاتردد" إن غرض الاستثمار هو هدف متناقض مع الوظيفة الأساسية للقرض في النظام الإسلامي " ولذلك لا حاجة لإيجاد بديل استثماري مقبول من الناحية الشرعية له، ولكن الجانب الآخر من المعاملة وهو حاجة البنوك الى السيولة بصفة طارئة أو ترتيب عمليات الحوالة الدولية فهذه حاجات حقيقية تحتاج الى تصميم بديل مقبول من الناحية الإسلامية. فإذا جاء البديل المقترح وفيما بالحاجة المطلوبة لكنه لا يصلح طريقاً للاستثمار ووسيلة لتحقيق العائد فلا ضير في ذلك لأن المقصود هو النهوض بالحاجة وليس الاستثمار .

فكرة الودائع المتبادلة :

يعتمد البديل المقترح على فكرة تبادل الودائع ، إذ يمكن للبنك أن يتعامل مع البنوك الأخرى في داخل القطر أو البنوك المراسلة أو البنك المركزي على هذا الأساس . وضمن تلك الطريقة يفتح المصرف حساباً مع المصرف المراسل مثلاً (أو أي ممن سبق ذكره) ، ويودع فيه بعض المال . فإذا احتاج (كأن يجري عمليات التحويل الى بلد البنك المراسل) سحب من هذا الحساب . فإذا كان ما فيه غير كافٍ قام البنك المراسل بتغذيته

لهذا الغرض (سحب على المكشوف) (٩) ... وهكذا . وفي نهاية العام يتقاضى البنكان . فيقوم البنك المراسل بحساب المبلغ وعدد الأيام التي كان ذلك الحساب فيها مغطاً وتلك التي كان فيها مكشوفاً وذلك باستخدام نظام النمر المعروف في المعاملات المصرفية . فيطلب عندئذٍ من البنك أن يودع في حسابه مبلغاً لمدة محددة أو يعطيه حق كشف الحساب لفترة محددة بمبالغ معينة . وهذه طريقة تستخدم بين بعض البنوك الإسلامية والبنوك المراسلة (١٠) ، ولذلك فقد ثبت أنها عملية وقابلة للتطبيق .

هل تؤول هذه الطريقة الى الربا ؟ :

من الجلي أن الودائع المتبادلة المذكورة ماهي إلا قروض ، ورب قائل إن تلك قروض تتضمن الربا وينسحب عليها التعريف " كل قرض جر نفعاً مشروطاً فهو ربا " . والواقع أن هناك اختلافات مهمة بين الطريقة المذكورة وتلك المستخدمة في المعاملات التقليدية وهي الإقراض بالفائدة منها :

- ١ - أن الباعث عليها هو محاولة تجنب الربا والابتعاد عنه وليس التحايل عليه .
- ٢ - أن هذه الوسيلة لا تحقق الربح (أي العائد الاستثماري) للأطراف المشتركة فيها بل هدفها وغرضها الأساس أن توفر طريقة يتحقق من خلالها حسن سير النظام المصرفي وتسهيل المعاملات فيه .
- ٣ - ليس من المقبول وليس من العملي أن نطلب من بنك من البنوك أن يساعد بنكاً آخر يكون في حاجة الى السيولة ، في حين نعفي الأخير من مساعدة الأول في حالة بروز نفس الحاجة عنده ، ولا أن نطلب مثل هذا الأمر من البنك المركزي أو البنوك المراسلة . وبما أنها قروض فإن أي مكافأة مادية على مثل هذا العمل هي من الربا . ولذلك لا بديل إلا بالمكافأة التي هي من جنس العمل

(٩)

(١٠) مثل شركة الراجحي المصرفية للاستثمار - الرياض .

أي تبادل الودائع .

هذه الطريقة بلاشك هي أخف الضررين ، فبدون وجود الحوافز المناسبة لن تتعاون البنوك مع بعضها البعض .

٢-١-٣ حاجة البنوك الى السيولة لأجل متوسط أو طويل ،

إن الطريقة التي وضعتها أعلاه إنما تحقق غرض توفير السيولة للمصرف بصفة عاجلة ولفترة قصيرة مثل عدة أيام أو أسابيع . ولكن للبنوك حاجة أخرى لآجال متوسطة وطويلة ، تحتاج معها الى التمويل في المؤسسات المالية والبنوك . وقد تبرز مثل تلك الحاجة في حالات يمكن إجمالها في الرغبة في إعادة تكوين المحفظة الاستثمارية . وتقوم البنوك بصفة مستمرة بمراجعة محافظها الاستثمارية للتأكد من ملاءمتها للسياسة العامة للبنك أو لتعليمات البنك المركزي أو للظروف العامة والمستجدة في البيئة التي يعمل فيها المصرف . فقد تجد في أصولها قروضاً في قطاع معين (كالمقاولات) يحملها من المخاطر الائتمانية أكثر مما ترى أنه الوضع الأمثل فتقوم ببيع تلك الديون الى مصرف آخر (١١) ويستبدلها بقروض ذات جودة أعلى . أو لحاجته الى الدخول بشكل سريع في قطاع جديد، أو لتقليل نسبة الأصول الأجنبية أو المحلية عنده ... الخ .

ولاريب أن طبيعة عمل البنوك الإسلامية مختلفة عما سبق ، وأن بيع الدين ، وهو من أهم نشاطات البنوك التقليدية ، غير مآذون به في ظل الشريعة ، فهو باب مغلق . ومع ذلك فإن حاجة البنوك الإسلامية لإعادة تكوين محافظتها الاستثمارية قائمة ، وربما لذات الأسباب والمبررات الآتفة ، ومن ثم فإننا نحتاج الى بديل مقبول من الناحية الشرعية وينهض بتلك الحاجة . ويمكن أن نقترح البدائل التالية للمعاملات متوسطة

(١١) أما البنك الآخر الذي يشتريها فإنه يفعل ذلك لأنه ربما يكون في حافظته الاستثمارية قدر من المخاطر أقل من المستوى الذي يحقق له العائد المناسب ، أو أن له خبرة في القطاع المذكور تقلل من نسبة مخاطر تلك القروض عندما يديرها هو بدلاً من البنك الأول ... الخ .

وطويلة الأجل بين البنوك .

٣-١-٢-١ صناديق الاستثمار :

حاولت البنوك الإسلامية عند بداية نشاطها أن تماثل في نموذج العمل البنوك التقليدية فقدمت الى الناس أنواع الحسابات الجارية والحسابات الاستثمارية بطريقة تماثل الحسابات الجارية وحسابات التوفير والحسابات لأجل في البنوك التقليدية . ولكنها اكتشفت فيما بعد أن ذلك يوقعها في مشكل وهو أن الناس صاروا يتوقعون منها مايتوقعون من البنوك التقليدية وهو ضمان الودائع وضمان الأرباح السنوية عليها . فإذا قلت الأرباح في سنة من السنوات أو خسرت الاستثمارات كان ذلك مبرراً لكثير من العملاء لسحب أموالهم والاعتراض على نشاط البنك ووصفه بعدم الكفاءة مما يؤثر بلاشك على حسن سير العمل المصرفي .

ولذلك اتجهت هذه البنوك الى إيجاد مايسمى بحوافظ الاستثمار أو الصناديق المتخصصة حيث يعرف العملاء أن أموالهم تستثمر في نشاط عدد كالعقار أو الأسهم أو السلع ... الخ ، فيختارون بأنفسهم ويتحملون جزءاً من مسؤولية ما قد يقع .

لكن لهذه الصناديق ميزات أخرى هي أنها قابلة لتحقيق فكرة السيولة التي تحدثنا عنها . ذلك أن في هذه الصناديق نوعين من الأصول ، اما الديون أو الأصول الثابتة أو المتحركة . وفي الحالة الثانية لاررب بجواز بيع الحافظة الاستثمارية أو جزء منها الى جهة ثالثة والحصول على الأموال السائلة وبذلك يضحي هذا بديلاً عن بيع الديون ويطفىء حاجة البنك الى السيولة في الأجل الطويل والمتوسط . وفي حالة كون أن الديون هي الغالب في الحافظة فلايجوز البيع ، وإن بعض الفقهاء قد مال الى جوازه في حالة كون نسبة الديون تقل عن النصف وبعضهم قال لاتزيد عن الثلث (والأمر يحتاج إلى تحرير) . ففي صناديق التأجير تكون أكثر أصول الصندوق هي السلع والمعدات والعقار المؤجر وكله قابل للبيع فجاز عندئذ بيع حصص الصندوق . وفي صناديق المرابحة ، يكون جل ما فيه ديون ولذلك حتى يمكن بيعه يجب إدخال أنواع أخرى من الاستثمارات بحيث تقل الديون فيه عن

النصف .

٤ - حسم (خصم) الكمبيالات .

الكمبيالة (Promissory Note) ، هي ورقة ذات قيمة يتعهد مصدرها (كاتبها) بأن يدفع في تاريخ محدد مبلغاً من المال يكون متعلقاً بزمته نتيجة بيع مؤجل الثمن أو قرض ، ولا يحل الدين الذي تثبته الكمبيالة (وتسمى أحياناً سند لأمر) إلا في التاريخ المدون عليها . ونظراً إلى أن المعاملات المالية تتسم باتجاه دائب إلى رفع معدل سيولة كل الديون (لأن هذا هو السبيل لجعلها ملائمة لطبيعة نشاط البنوك ورغبات المستثمرين في الأسواق المالية) إتجه الناس إلى إيجاد سوق يمكن فيها بيع الدين بالعين. وقد انتشر هذا كثيراً في الدول الغربية حتى صارت للديون أسواق ضخمة تتداول فيها البلايين .

وقد كانت بداية هذه في ما يسمى بخسم (والأصح القول حسم) الكمبيالات . فالخسم إذن هو تنازل الدائن عن مبلغ الدين لطرف ثالث مقابل تعجيل دفعه بمبلغ أقل من أصل ذلك الدين . وهناك طريقتان معروفتان للخسم ، الأولى ، الخسم مع بقاء الدائن الأصلي مسؤولاً أمام الطرف الثالث عن تسديد ذلك الدين ، فإذا نكل المدين عند حلول الأجل عاد البنك (أو الخاسم للكمبيالة) على ذلك الدائن . والثانية حسم تنتقل فيه العلاقة بصورة تامة إلى المدين والطرف الثالث البنك ولا يعود البنك إلى الدائن إذا ماطل المدين أو امتنع عن السداد . وفي كلا الحالين ربما تتكرر عملية الخسم مرات عديدة ويشارك فيها أطراف متعددون . وقضية بيع الدين (وهي المشهورة عند الفقهاء بمسألة بيع الكالئ بالكالئ) قضية معقدة والصور التي ذكرها الفقهاء عنها وقالوا بانطباق النهي عليها مختلفة عن الصيغ المنتشرة العمل بها في أسواق المال الغربية . ولا يترتب على هذا القول بأن الأخيرة جائزة ، لكن القضية تحتاج إلى بحث موسع ونظر ، والذي يبدو أن صيغة حسم الكمبيالة كما ذكرناها آنفاً هي صيغة غير مقبولة من الناحية الشرعية وقد أجمع الفقهاء المعاصرون الذين بحثوا هذه المسألة على ذلك .

٤-١ الحاجة الى هذه المعاملة .

ليس أدل على الحاجة لهذه المعاملة من انتشار العمل بها وتوسعه بشكل لانكاد نرى تاجراً يبيع بالأجل دون أن يحتاج إليها . ومبعث تلك الحاجة إليها إنما مرده أمران ، الأول: أن طبيعة عمل التجار الذين يبيعون سلعهم بالأجل تقتضي توفر السيولة لأعمالهم حتى لا تتوقف . والمتاح لهم لمواجهة هذه المشكلة في النظام المصرفي التقليدي هو الاقتراض من البنوك بضمانات ورهون ، أو حسم الكمبيالات وهو يؤول الى ذلك (١٢) فهو استبدال استعمال ذلك الدين بقرض من البنك مضمون بالديون المتعلقة بذمم العملاء ونسبة الحسم ماهي إلا الفائدة على ذلك القرض . الثاني : الاتجاه الأصلي في كل المعاملات في أسواق المال إلى السيولة (liquidity) في جميع الاستثمارات لأن ذلك هو الوسيلة لاجتذاب مزيد من المدخرات نحو أسواق المال . ومن ذلك : الاتجاه الى جعل الديون بكل أنواعها قابلة للبيع . ومن المعروف في أسواق التجارة المحلي منها والعالمي كثرة التعامل بالديون حتى يكاد المراقب أن يقول أن جل نشاط التجار في الوقت الحاضر هو الوساطة في الديون، يشترون بالدين ويبيعون بالدين .

٤-٢ البديل المقترح .

لا ريب أن قضية بيع الديون هي بحاجة الى بحث مستفيض ونظر طويل لتحريير جميع صورها واستقصاء إمكانيات تطوير بدائل مقبولة لها . أما مسألة حسم الكمبيالات فإن أكثرها إنما يقع في البيوع ، حيث يبيع التاجر السلعة لأجل ويصدر المشتري (المدين) سنداً لأمر يكون المستفيد منه هو الدائن (التاجر) .

إن البديل المباشر لمثل هذه المعاملة هو إلغاء جانب المتاجرة بالديون واستبقاء الجانب

(١٢) لاسيما في حالة الحسم مع استمرار مسؤولية الدائن الأصلي .



النافع المفيد فيها وهو البيع الآجل . ولذلك يمكن لتاجر يبيع بالآجل أن يبيع (في حالات رغبة العميل بالشراء بالآجل) أن يبيع الى مؤسسة مصرفية إسلامية ثم تقوم هي بالبيع بالتقسيط وتتخصص بوظيفة التمويل وتحقق الربح من فرق الحلول عن الآجل . كما يمكن للتاجر الذي يشتري بالآجل أن يستبدل حسم الكمبيالات بتوسيط البنك ، حيث يشتري البنك من المصنع (أو المصدر الخارجي) ثم يبيع الى التاجر بالآجل . ويمكن اختصار الإجراءات وزيادة كفاءة الأداء إذ لا يلزم لصحة البيع أن تستغرق تلك الإجراءات أسابيع أو أياماً طويلة أو مفاوضات شاقة فلا بأس من جعلها تتم بطريقة سريعة وباستخدام وسائل الاتصال الحديثة .

وحتى تصبح هذه العملية مقبولة من الناحية الشرعية لابد أن تكتمل فيها أركان البيع وشروط صحته ، فلا تكون حيلة مشينة لا يمثل وجود السلعة فيها إلا "تيسراً مستعاراً" ولكن تكون تجارة حقيقية . ولعل أول عناصر تحقق هذا الشرط هو القبض الصحيح من قبل البنك للسلع التي يبيعها بالآجل ، قبضها من البائع الأول وتحمل تبعة هلاكها خلال الفترة التي تفصل بين شرائها وبيعها من قبل البنك ، ولا يعني هذا أن تكون تلك الفترة ، كما أسلفنا ، طويلة حتى تكون المعاملة مباحة ، ولكن المهم أن يتحقق فيها الضمان على البنك الذي هو أساس القبض الذي يبعد المعاملة من التحايل الى البيع الصحيح .

٥ - الاعتمادات المستندية ،

٥-١ مقدمة وتعريف ،

اقتضت طبيعة التعامل التجاري الدولي والاختلافات في الأنظمة والقوانين التي تنظم النشاط الاقتصادي في بلدان العالم وعدم توفر الثقة التامة بين المتعاملين من وراء الحدود ، وقيام التجارة الدولية على علاقات بين أناس لا يعرف بعضهم بعضاً إلا من خلال وسائل الاتصال والأوراق الرسمية ، اقتضى كل ذلك بروز دور للبنوك كوسيط بين التجار الذين تفصل بينهم المسافات في البلد الواحد أو عبر الحدود . ويكون دور البنك

أساساً دور الضامن لإلتزامات الأطراف تجاه بعضها البعض للتأكد من اكتمال الإجراءات واستيفاء المستندات للشروط المطلوبة بواسطة ما يسمى بالاعتمادات المستندية .

وهي أنواع يمكن إجمالها بما يلي :

١ - الحالة أو الاطلاع .

٢ - المؤجلة أو القبول : تأجيل الدفع حتى يستفيد المستورد البضاعة ويدفع الثمن

من إيراداتها وهي نوعين :

(أ) بدون تمويل من البنك .

(ب) بتمويل من البنك .

عرض لآراء الفقهاء المعاصرين في موضوع الاعتمادات المستندية :

اتبع أكثر من ناقش هذا الموضوع من الناحية الفقهية منهجاً يعتمد على القياس أساساً فسعوا الى تصور المسألة بطريقة تمكن من إعمال القياس . فحاولوا قياس الاعتمادات المستندية على أحد العقود المسماة في الشريعة . فمنهم من قال بأن أظهر ما فيها الوكالة، فالبنك الذي يفتح عن طريقه الاعتماد ما هو إلا وكيل ينوب عن التاجر المستورد (أو المصدر) في إتمام أعمال كان يمكن له أن يقوم بها بنفسه ، فجوزها بصيغتها المعروفة لجواز أخذ الأجر على الوكالة .

ومنهم من مال إلى أن أظهر ما فيها الضمان ، ولايجوز الأجر على الضمان ومن ثم قال بعدم جوازها واقترح لها بدائل كبيع المرابحة واستثنى منها الحالات المغطاة بالكامل (أي التي يكون مبلغ التأمين فيها مساوياً أو يزيد على مبلغ فتح الاعتماد) وأدرجها في باب الوكالة وأجاز عليها الأجر .

ومنهم من ظن أن فيها الوكالة والكفالة والقرض واجتهد في معرفة الغالب من هذه الأعمال ليجري عليها حكمه فجزم بأن الاعتماد غير المغطى يتضمن القرض بفائدة .

ولكن فريقاً من الفقهاء ، ومنهم بعض الهيئات الشرعية في بعض البنوك الإسلامية (١٣) ، يرى أن الاعتمادات المستندية هي من العقود المستجدة التي ليس لها أصل تقاس عليه، بل تختلط فيها أمور كثيرة لا يمكن القول بغلبة عنصر فيها على آخر ، وليس لصفة معينة فيها استقلال عن الصفات الأخرى . فهي وكالة وضمان وخدمة جديدة تتضمن نوعاً من التسهيلات المالية والوساطة بين طرفين هي التاجر الخارجي والداخلي . ولما كان الأصل في الشريعة هو الإباحة ، ردها الى هذا الأصل فقالوا بجوازه بصيغته التقليدية إذا خلا من القرض بفائدة .

ونحن بلاشك نميل الى هذا الرأي لما فيه من تسهيل لمعاملات المسلمين لاسيما وقد توسع وانتشر العمل بالاعتمادات المستندية حتى غدت إحدى أساسيات التجارة الخارجية التي لا يمكن أن تقوم العلاقات بين الأطراف في دول مختلفة إلا من خلالها . ثم لما كانت معتمدة ، في التعاملات الدولية ، على ما يسمى بالأعراف التجارية التي قننتها غرفة باريس للتجارة حتى صارت أساس هذه النشاطات والمرجع لها في حال حصول الخلاف بين الأطراف (لاسيما ما يتعلق منها بالقاعدة الأساسية في الاعتمادات المستندية وهي أنها معاملة تتعلق بالوثائق والمستندات وليست واقعة على السلعة المستوردة أو المصدرة ذاتها) ، صار من غير اليسير تجويزها بإضافة شروط تغير من طبيعتها .

ومن الملاحظ أن كثيراً من محاولات الخروج عن صيغتها التقليدية التي سعت بعض البنوك الإسلامية الى تبنيها ما كانت إلا حيلاً مشينة وغير موفقة فلم تنجح في الإلتزام بقواعد الشريعة ولم تفلح في إقناع الجهات الخارجية في قبول صيغة خارجة عن نطاق وحدود الأعراف الدولية المعتمدة .

(١٣) كالمهنة الشرعية في شركة الراجحي المصرفية للاستثمار .

٢-٥ البدائل المقترحة :

نحن نرى أن من المناسب والمقبول من الناحية الشرعية إن شاء الله أن نعمل بصيغة الاعتماد المستندي بالاطلاع كما وردت في الأعراف الدولية وكما هي بالصيغة المعتادة متبنين في ذلك رأي القائلين بأنها عقد مستجد ليس له أصل يقاس عليه بل يرجع فيه الى أصل الشريعة وهو الإباحة ، وذلك بالشروط التالية :

١ - أن يخلو من القرض بفائدة .

٢ - في حالة عجز العميل عن دفع المبلغ عند وصول المستندات من البنك المراسل فلا يجوز للبنك فاتح الاعتماد أن يفرض عليه الفوائد التأخيرية ، ولكنه يقوم ببيع هذه البضاعة ومطالبة بالنقص إن وجد ، وإن حققت ربحاً فهو للعميل باعتباره مالكا لها ، وباعتبار أن البنك مسلط عليها بما يشبه الرهن .

أ - الاعتمادات الحالة (الاطلاع) :

وهي الاعتمادات التي يلتزم العميل فيها بدفع كامل قيمة البضاعة المستوردة بمجرد استلام الوثائق ، وهي كما أسلفنا معاملة جديدة ليس لها أصل تقاس عليه ولذلك لا مانع من ممارستها بنفس الصيغة المعهودة والتي قننتها غرفة باريس للتجارة .

ب - الاعتمادات المؤجلة :

أولاً : الاعتمادات المؤجلة مع تمويل من المصدر للبضاعة :

صيغة هذا الاعتماد شبيهة بالأنواع السابقة ، والفرق بينهما أن العميل لا يدفع ثمن البضاعة عند وصول المستندات ، بل يعطى أجلاً قد يقصر أو يطول . وليس مطلوباً من البنك المراسل أن يسدد الى المصدر بمجرد شحن البضاعة ولكنه يسدد عن البنك فاتح الاعتماد بعد مرور الأجل . وهذه معاملة لا تختلف في التصور الشرعي عن النوع السابق (أي اعتمادات الاطلاع) ولذلك يصح عليها ما يصح على سابقتها ويمكن للمؤسسات المالية الإسلامية أن تعمل بها كما هي في صيغتها التقليدية بشرط تحقق الاعتبارات التالية :

أ - بما أن المصدر لا يقدم الائتمان (تأجيل الدفع في هذه الحالة) الى المستورد إلا

ثمن ، يعمد المصدرون الى طريقتين لتحقيق هذا الغرض :

الأولى : يزيد في الثمن ، فيكون المقابل للأجل حصة من الثمن ، وهذا شبيه ببيع التقسيط حيث يكون للسلع المباعة سعر حال وآخر مؤجل يزيد عليه . ولا تظهر الزيادة مقابل الأجل منفصلة عن الثمن وهي لا تحسب إلا مرة واحدة غير متكررة لعدم الحاجة الى ذلك .

والثانية : أن يتفق المصدر مع المستورد على أن الأول سيقبل منه سندات لأمر (كمبيالات) وأنه لن يطالبه بالمبلغ عند شحن البضاعة بل بعد ذلك التاريخ بثلاثة أشهر (أو أكثر أو أقل) ، ولكنه بمجرد شحن البضاعة سيقوم بحسم تلك السندات لدى البنك (غالباً البنك المراسل للبنك فاتح الاعتماد) ثم يحمل العميل تكاليف ذلك الحسم قلت أو كثرت. يلاحظ هنا أن المصدر سيحصل على ثمن البضاعة حالاً وكاملاً غير منقوص والنسبة المحسومة منه للبنك سيدفعها المستورد مقابل الأجل . نقول والله أعلم ان الطريقة الأولى مقبولة وان الثانية غير مقبولة ولا يحسن لبنك إسلامي أن يدخل في معاملة يعلم أن بين أطرافها مثل ذلك الترتيب وإن كان هو ليس طرفاً .

ب - أن لا يقوم البنك (فاتح الاعتماد) بحسم سندات لأمر صادرة من العميل لاستعجال المبلغ ، كما لا تتضمن المعاملة قرضاً بفائدة يقدمه إليه .

ج - في حالة ماطلة العميل في الدفع أو عدم قدرته على ذلك يطبق عليه الغرامات بالصيغة التي نقرحها في مكان آخر من هذا البحث .

ثانياً : الاعتمادات المؤجلة بتمويل من المصرف :

يحتاج كثير من التجار الى الائتمان في عمليات الاستيراد . وفي المعاملات التقليدية يحصل العميل من البنك على هذا الائتمان صيغة قرض بفائدة أو سحب على المكشوف (جاري مدين) ... الخ ، وهي معاملات غير جائزة من الناحية الشرعية . ومع

ذلك يبقى أن الحاجة قائمة عند التجار لمثل هذا التسهيل ، ولذلك يحسن بنا أن نصمم بديلاً ينهض بالحاجة المشار إليها ولكن ضمن حدود الشريعة وفي نطاق المباح من المعاملات .

وتقوم هذه الصيغة على عقد المرابحة أو الاستصناع أو المشاركة وسوف نفصل أدناه كل نوع من الأنواع المذكور .

ثالثاً: الاعتمادات المؤجلة بصيغة المrabحة:

يرغب التاجر في الحصول على السلعة من مصدر أجنبي ولكنه لا يستطيع دفع ثمنها مقدماً ولذلك يحتاج الى الأجل وهو على استعداد لدفع مقابل له . وفي نفس الوقت لا يستطيع أن يحصل (أو ربما لا يفضل ذلك أحياناً) على الائتمان من المصدر الخارجي ذاته . وفي هذه الحالة يلجأ ذلك التاجر الى المصرف للحصول على التمويل . يمكن للمصرف عندئذ أن يستورد البضاعة لحسابه ثم بيعها مرابحة الى العميل بالطريقة التالية:

(أ) يقدم العميل وصفاً دقيقاً نافياً للجهة لتلك البضاعة مخبراً البنك بمصدرها وطريقة شحنها ... الخ ، ويقدم له قائمة الأسعار الخاصة بها .

(ب) ثم يعد البنك انه إن اشترى هذه البضاعة لنفسه وحازها وتملكها اشتراها منه مرابحة بهامش ربح يتفقان عليه . ويكون هذا الوعد ملزماً للعميل بصيغة الإلزام التي أجازها المجمع الفقهي التابع لمنظمة المؤتمر الإسلامي (١٤) .

(ج) يستورد البنك البضاعة لنفسه ويفتح الاعتماد باسمه ولا يذكر اسم العميل على الوثائق الخاصة بالاستيراد وتكون علاقته مباشرة بالمصدر .

(١٤) والذي يعتمد على أن معنى هذا الإلزام هو التعويض عن الضرر الحقيقي الذي يلحق بالموعد (البنك) في حالة نكول العميل بوعده ، وليس إلزام الأخير بشرائها (البضاعة) على أية حال .

د) وعند وصول المستندات يقوم البنك ببيع البضاعة الى العميل بالثمن ونسبة الربح المتفق عليهما . ويجوز للبنك بيع تلك البضاعة قبل وصولها الى المرفأ لأن الوثائق تثبت أنه تحقق له الملك عليها (وإن لم يحصل القبض بعد) وهي إن هلك في هذه الأثناء تهلك على ضمان البنك وليس العميل لأن القبض لم يتحقق فيها بعد ، ولأن تبعة الهلاك لا تنتقل الى المالك الجديد إلا بالقبض . ولكن نقل الملكية يخول لهذا التاجر إخراجها من الميناء باسمه وفحصها والتأكد من مطابقتها للمواصفات وإنهاء المعاملات التي تحتاج الى عنايته المباشرة .

هـ) وفي حالة تقديم المصدر الائتمان كجزء من عملية التصدير المعتادة ، لا يطالب البنك العميل بالدفع إلا بعد انتهاء ذلك الأجل وتسديده هو لثمن البضاعة . أي أن هذا الأجل يجرّد إن صح التعبير للعميل فيستفيد منه . والأجل المذكور شأنه شأن أي ميزة أخرى يحصل عليها البائع في بيع المربحة يلزمه إخبار المشتري بها وتحويلها إليه إذا طلب لأن بيع المربحة هو من بيوع الأمانة .

و) وبما أن البنك يستورد البضاعة لنفسه لزم أن يقوم هو بالتأمين عليها ودفع كافة المصاريف المتعلقة باستيرادها . ولا بأس أن تضاف جميعاً الى التكلفة التي يعتمد عليها (مع الثمن) في حساب عائد المربحة .

ز) ولا بأس من اعتبار لرغبة العميل وتفضيلاته في طريقة الشحن وما يتبعها من شروط لأنه هو الذي سيدفع تلك التكاليف في النهاية .

٦ - خطابات الضمان ،

٦-١ تعريفها في المعاملات المصرفية التقليدية :

هي خطابات تصدرها البنوك بناء على طلب العميل تتعهد فيها بدفع مبلغ من المال لطرف ثالث - يسمى المستفيد - في حالة إخلال ذلك العميل بالتزاماته تجاه ذلك المستفيد . وتوضح خطابات الضمان ، بدقة ، الأسباب الموجبة للدفع وإجراءاته . وتصدر البنوك هذه الخطابات مقابل رسم يحدد كنسبة من المبلغ المضمون للطرف الثالث ويدفع مقدماً ، وفي كثير من الدول يحدد البنك المركزي تلك الرسوم .

وقد يشترط البنك على العميل - لإصدار خطاب الضمان - أن يودع لديه نسبة مئوية من المبلغ المضمون ، ويعتمد تحديد تلك النسبة على مدى ثقة البنك بذلك العميل ، فهي ربما تصل الى ١٠٠ ٪ أحياناً وربما تكون أقل من ذلك كثيراً ، وقد يطلب إليه تقديم أنواع أخرى من الضمانات والكفالات أو الرهن ... الخ . وتمارس البنوك في إصدارها لخطابات الضمان نفس إجراءات التقييم للعملاء التي تتبعها في حالات الإقراض لأنها تعد الأمرين متقاربين . وفي حالة فشل العميل في الوفاء بالتزاماته تجاه الطرف الثالث ، يقوم البنك فوراً بدفع المبلغ المضمون إليه (أي المستفيد) وتنص صيغ الضمان المصرفي عادة على أن البنك يدفع فور مطالبة الطرف الثالث دون الرجوع إلى المضمون ، ثم يقوم البنك بمطالبة ذلك العميل بالمبلغ الذي دفعه عنه . وفي حالة مماطلته تحسب عليه الفوائد كما يفعل في القروض .

٦-٢ الحاجة الى هذه الخدمة ،

الحاجة كبيرة الى خدمة الضمان في الحياة الاقتصادية ، لأن كثيراً من عقود التوريد والمقاولات تتضمن شروطاً جزائية تتعلق بنوعية السلع وكفاءة تنفيذ العقود الأمر الذي يحتاج فيه الى ضمان جهة ثالثة للمقاول أو المورد . كما أن عمليات المناقصة والمزايدة



التي يتم بناءً عليها إتمام جزء كبير من الصفقات بين الحكومة والشركات وفي القطاع الخاص نفسه تستدعي وضع معايير وشروط تضمن جدية المتقدمين وتضييق السبل على من لا تتوفر عندهم مثل تلك الصفة حتى لا يزاحمون ذوي الكفاءة والخبرة ، وقد وجدوا أن الضمان فيه أفضل طرق تحقيق هذا الهدف .

ولذلك نجد أن أكثر أنواع الضمانات التي تصدرها البنوك إنما تصدر لصالح المقاولين الذين يقدمونها للحكومة أو للشركات المختلفة ، فيضمن البنك فيها للمستفيد حسن تنفيذ المقاول أو التزامه بالجدول الزمني للعقد أو صيانتة للمشروع ... الخ ، كما أن جزءاً كبيراً من هذه الضمانات تحتاج إليه الشركات المختلفة التي تدخل في المسابقة للفوز بعقد إذ غالباً ما يشترط تقديم ضمان بنكي لمجرد الدخول في المناقصة أو المزايدة . فإذا تصورنا سعة النشاط التجاري والمقاولات التي تجرى بهذه الطريقة اتضح لنا مدى الحاجة الى خدمة الضمان المصرفي في المعاملات الاقتصادية المعاصرة .

٦-٣ الاعتراض الشرعي على صيغة الضمان المصرفي التقليدية ،

إن البنوك التجارية هي مؤسسات تسعى لتحقيق الربح ، ولذلك فهي تقدم الخدمات المختلفة لمقابل نقدي ، ومنها الضمانات المصرفية بأنواعها التي تقدمها مقابل أجر . وتختلف البنوك في طريقة حساب هذا الأجر ، فيكون مقطوعاً أحياناً ومربوطاً بالزمن أو المبلغ أحياناً أخرى .

ومعلوم أن الأجر لا يجوز على الضمان في الشريعة الإسلامية . ورغم أن هذا الحكم الشرعي غير معتمد على نص إذ لم يرد في الكتاب أو السنة ما يحرم الأجر على الضمان ، لكنه بلاشك أحد الأمور التي تحقق منها إجماع الفقهاء منذ القدم . ولا يتصور أن يطلب من البنك تقديم الضمانات مجاناً لأن هذه العملية ترتب على البنك مخاطر إضافة الى أن البنك كمؤسسة خاصة (في الغالب) ملتزم بتغطية نفقاتها وتحقيق الأرباح لملاكه .

جلي أن الحالات التي يعطي فيها العميل الضمان بنسبة ١٠٠ ٪ ، أي يدفع الى البنك المبلغ المطلوب من المستفيد ويحصل منه على خطاب ضمان ، جلي أن مثل هذه الحالة لا تدخل ضمن ما حُرِّم من الأجر على الضمان ، لأنها تنقلب الى وكالة من البنك بدفع ذلك المبلغ الى المستفيد عند طلبه ، والأجر على الوكالة جائز . ولكن الحالة المذكورة نادرة الوقوع وهي حالة خاصة ، أما الحالة العامة التي عليها أكثر معاملات الضمان فهي تقديم نسبة مئوية ضئيلة (أو بدونها) الى البنك لهذا الغرض ، ومن ثم يصبح الرسم الذي يقتطعه البنك من العميل أجراً على الضمان بلا شك .

٦-٤ البديل المقترح ،

لايكاد يوجد بين الفقهاء ، قديمهم ومعاصرهم ، خلاف في عدم جواز الأجر على الضمان ، ولكن هذا الحكم - كسائر الأحكام الفقهية - إنما يدور مع العلة وجوداً وعدماً ، لاسيما وأن مصدر هذا الحكم هو الإجماع لا النص ومن ثم كان أحرى أن يكون معللاً . وقد اختلف الفقهاء في علة تحريم الأجر على الضمان ، ولكن الراجح أن هذا التحريم هو سد لذريعة التوصل الى الربا المحرم من خلال الأجر على الضمان كما ذكر ابن عابدين وغيره .

ويمكن تصور المسألة كما يلي: زيد يكون مديناً لعمرو بمائة من الدراهم ، فيضمنه عبيد مقابل أجر قدره درهم . فإذا حل الأجل ماطل زيد في السداد فدفع عبيد نيابة عنه (و ضماناً له) الى عمرو تلك المئة ثم طالبه (أي طالب المدين زيد) بالمبلغ المذكور . إذن فقد انشغلت ذمة زيد بمائة درهم لعبيد وصار مديناً له ، فإذا استوفاه منها فكأنما أقرضه مائة واسترد منه مائة درهم ودرهم (وهو مقابل الضمان) فانقلبت الى قرض بزيادة . إن الضمان بحد ذاته والأجر عليه ليس المقصود بالتحريم (والله أعلم) ولكن منع الأجر على الضمان خوفاً من أن يكون ذريعة لاستباحة محرم وهو القرض بزيادة ، والقاعدة أن ما أدى الى الحرام فهو حرام وللوسائل حكم المقاصد .



والذي نرى أنه إذا أمكن صياغة خطابات الضمان بطريقة تخرج هذا الاحتمال فلا يصبح ممكناً التوصل من خلال الضمان الى الربا يمكن عندئذ القول بجواز أخذ الأجر لانتفاء علة التحريم من المعاملة ، فتكون المعاملة كما يلي :

يصدر المصرف للعميل خطاب ضمان مقابل أجر ليقدمه الى المستفيد . ويكون ساري المفعول لمدة محددة كما هو المعتاد . فإذا حل الأجل فإما أن يكون العميل قد وفى بجميع التزاماته تجاه الطرف الثالث ، فلا يحتاج الأخير عندئذ أن يطلب من البنك التسديد نيابة عن ذلك العميل . وإما أن يكون قد قصر فاستحق المبلغ المضمون للمستفيد . عندئذ يجب على البنك أن يدفع المبلغ المضمون الى المستفيد بمجرد المطالبة ثم يعود على العميل للوفاء . فالاقتراح المطروح هو أن يكون ضمن شروط خطاب الضمان أن يطرح البنك الأجر الذي دفعه اليه العميل مقابل الضمان من المبلغ المضمون . فإذا ضمنه بمبلغ ١٠٠٠ من الدراهم وحصل على أجر قدره ١٠ دراهم ، فإذا طالبه طرح العشرة من الألف فانشغلت ذمة ذلك العميل بمبلغ ١٩٩٠ درهم فقط . فيكون قد دفع الى المستفيد واسترد من العميل ١٠٠٠ فقط فانتفت حالة انقلاب الضمان (بسبب الأجر عليه) إلى قرض بزيادة :

ورب قائل أن البنك في هذه الحالة لا يستفيد شيئاً من الضمان لأنه لا يحصل على أجر مقابل الخدمة . نقول في الرد على هذا بأن الإحصاءات تثبت أن عدداً قليلاً جداً من الضمانات تنتهي بدفع البنك المبلغ المضمون نيابة عن العميل ، ذلك أن البنوك تتخير عملائها بدقة ، أضف الى ذلك حرص العملاء على العلاقة الحسنة مع البنوك ومع أرباب الأعمال لأن إخفاقهم في الوفاء بالتزاماتهم سيجعل الفوز بعقود جديدة أو التمتع بخدمات متميزة من البنوك في المستقبل أمراً صعباً عليهم .

وببقى أن المماثلة في السداد مشكلة في خطابات الضمان كما هي في كل أنواع التمويل . وسوف نعرض في موضوع آخر الى هذه المشكلة ونقترح صيغة لمواجهتها والتقليل من أثرها على كفاءة عمل المصرف الإسلامي .

٢ - التأمين وإعادة التأمين ،

تتعرض الأعمال التجارية (بل كل النشاطات في حياة المجتمعات) إلى كثير من المخاطر . وقد اكتشفت المجتمعات منذ القدم أن اشتراك جميع أفرادها في تحمل تبعات تلك المخاطر بدلاً من وقوع ذلك على فرد فحسب ، يؤدي إلى قدر أكبر من الاستقرار للمجتمع والرفاهية لأفراده . ولذلك فقد اتجهت إلى تبني عدد من الإجراءات والترتيبات التي تؤدي إلى التكافل والتضامن بين أفراد المجتمع وتعاونهم على نواب الزمان ونكبات الأيام .

ثم تحول ذلك النشاط التجاري إلى عمل متخصص ضمن مؤسسة تسعى لتحقيق الربح ويعتمد على ما يسمى بقانون الأعداد الكبيرة .

يقوم التأمين في الأصل إذن على فكرة تشتيت المخاطر ، وإيجاد سوق يمكن فيه تبادل تلك المخاطر .

ورغم أن تعرض فرد من الأفراد لخطر محتمل هو في علم الغيب ، فليس بمقدور ذلك الفرد أن يعلم ذلك الغيب ، ولكن الأمر يختلف عندما يتعلق الأمر بمجموعة متماثلة من الأفراد إذ يمكن أن نتوقع مثل ذلك الخطر بقدر كبير من الدقة . لاسبيل لمعرفة ما إذا كانت سيارة زيد ستعرض لحادث خلال السنة القادمة ، لكن الخبرة المتراكمة والإحصاءات الدقيقة في الماضي يمكن أن تبين لنا عدد السيارات المماثلة لسيارة زيد المتوقع أن تتعرض لحوادث خلال تلك السنة ونسبة ذلك من مجموع السيارات في المنطقة محل النظر . وكل شريحة من السيارات تتوفر فيها الحجم المناسب يسري عليها نفس ذلك القانون ، وهكذا .

يقوم نشاط مؤسسة التأمين على هذه الفكرة ، فإنها عندما تؤمن على ذلك العدد

المناسب من السيارات (١٥) تستطيع أن تعرف بقدر كبير من الدقة النسبة منها التي سوف تتعرض لذلك المكروه الذي يتم التأمين ضده . ومن ثم تحدد رسوم التأمين بطريقة تغطي التعويض للمتعرضين لذلك المكروه ويفيض منها جزء يمثل ربحاً للشركة . ولذلك لا تؤمن شركات التأمين على أي خطر لا يسري عليه قانون الأعداد الكبيرة (١٦) .

١-٢ الاعتراضات الشرعية على التأمين :

لا علاقة للتأمين بعلم الغيب أو تحدي الإرادة الإلهية إذ هو لا يدعي الأولى ولا يقدر على الثانية ، بل هو تنظيم جديد ذا صبغة تجارية لفكرة قديمة ومعروفة . وقد ناقش فقهاء الإسلام التأمين منذ عهد الفقيه الحنفي الفذ ابن عابدين حيث عرف الناس في عصره التأمين البحري ، الذي انتشر العمل به عند الأوربيين في ذلك العهد . وقد اتجه أكثر من نظر في أمر التأمين من الفقهاء المعاصرين إلى عدم جواز صيغته التقليدية المعروفة وذلك لأن عقد التأمين هو من بيع الغرر .

البديل المقترح :

والبديل الذي أقترحه الفقهاء المعاصرون ممن ناقش هذه المسألة هو التأمين التعاوني . ذلك أن الغرر الموجود في التأمين التجاري مفسد له لأنه على صفة عقد معاوضة والغرر مفسد لعقود المعاوضات . ولكنه يفتقر في عقود التبرعات حتى لو كان كثيراً ، لاسيما إذا كان في العقد مصلحة ومست الحاجة إليه . ولذلك قالوا لو أننا حولنا عقد التأمين من حيز المعاوضات الى حيز التبرعات لاغتفر ما فيه من غرر ، إذ لا سبيل الى تطهيره من

(١٥) أو أي شيء يمكن أن يسري عليه قانون الأعداد الكبيرة .

(١٦) ولذلك تجد أنواع التأمين التي لا يسري عليها قانون الأعداد الكبيرة تخصص فيها شركات تعمل بطريقة مختلفة . فمثلاً

التأمين على مركبة الفضاء التي لا يوجد منها إلا واحدة لا يقوم به إلا شركة التي تعمل بما تسميه نظام الأسماء حيث تقوم مجموعة من الأثرياء بتحمل مسؤولية غير محدودة مقابل اقتسام رسوم التأمين التي تكون عالية .

الغرر وهو عقد يتعلق بأمور تحصل في المستقبل وغير معروفة حين التعاقد . ولذلك طرحوا فكرة التأمين التعاوني حيث يقدم كل مؤمن حصة من أموال تودع في صندوق يعوض من تعرض من المشاركين فيه الى الخطر ومازاد يوزع عليهم في نهاية العام . ويديره جهة تحصل مقابل الإدارة على أجر ، هو بهذه الطريقة مشروع تعاوني لا يسعى الى تحقيق الربح وهو عبارة عن مجموعة من الناس يساعد بعضهم بعضاً لمواجهة نوائب الزمان.

مناقشة للبديل :

لاريب أن هذا بديل قادر على أن ينهض بحاجة التأمين المعاصرة ولكن يثار عليه من الاعتراضات أنه ليس في واقع الأمر عقد تبرع بل هو لا يختلف في هذه المسألة عن نظيره الآخر ، ذلك لأن من يتمتع بمميزاته لا يفعل إلا مقابل ما يدفع من نقود ونسبة ما يدفع من نقود ولا يؤبه بذوي الحاجة من غير المشاركين فيه فكان إذن نوع من أنواع العقود التجارية، والله أعلم . والبديل الذي ينهض في رأينا بحاجة التأمين ويتفادى المشكلة الشرعية هو أن يكون التأمين من عمل الحكومة ، تفرض على الناس نوعاً من الضريبة المعتمدة على دخولهم وتعوضهم ليس بناءً على ما دفعوا بل اعتماداً على حاجتهم . وهو نموذج مطبق في بعض دول العالم وربما يحسن تفصيله فيما بعد .

٨ - السندات المالية ،

السند وثيقة تثبت مديونية حاملها لمصدرها بالمبلغ المدون عليها (ويسمى القيمة الاسمية) ، بدين يحل أجله عند التاريخ المسجل على السند . والسندات أنواع تختلف باختلاف مصدرها وباختلاف آجالها وباختلاف طريقة احتساب العائد عليها . فهي ربما تكون صادرة من الحكومة أو من شركات ومؤسسات خاصة وهي ربما تكون ذات أجل قصير كسنة أشهر أو عام وربما تكون بآجال طويلة كخمسين أو مائة سنة (١٧) .

فتستمر حتى يقرر المدين إضفاها فبشترها من السوق .

(١٧) بل إن بعض السندات لا يحدد لها أجل

وعلى أية حال ليس على المدين أن يدفع لحامل السند مبلغ الدين إلا عند حلول الأجل ، ولكنه ملزم خلال الوقت الذي يسبق ذلك الأجل بأن يدفع للدائن (أي حامل السند) الفائدة على الدين (إلا في حالات سيأتي ذكرها) .

وتختلف باختلاف طريقة حساب الفائدة على القرض . والغالب أن تحسب الفائدة على الدين الذي يتضمنه السند كزيادة على قرض ، وتدفع بصفة دورية (كل تسعين يوماً أو ستة أشهر أو سنة) . ولكن ربما لا تظهر الفائدة إلا كفرق بين سعر البيع وسعر الشراء . فمثلاً يصدر السند بقيمة اسمية ثابتة (مائة دولار) ولا ينص على أن مصدره سيدفع فائدة محددة ، ولكنه يبيع ذلك السند عند الإصدار بالمزاد فيحصل عليه من دفع أعلى ثمن له (والذي يكون دائماً أقل من القيمة الاسمية ، وتسمى السندات ذات الكوبون الصفري) وعند حلول الأجل ، الذي يكون قصيراً في المعتاد ، يدفع المصدر القيمة الاسمية فيحصل الدائن على مبلغ يزيد على ما دفع . وفي أحيان تصدر هذه السندات بدون تحديد سعر فائدة بعينه ولكنه يربط ما يدفع عليه بمتغير مستقل عن سيطرة مصدرها مثل لايبور فيكون سعر الفائدة عائماً . وربما تصدر السندات بقيمة اسمية ولا يعد مصدرها حاملها بأي عائد ، لكنه يتعهد بإجراء قرعة (سحب) يختار فيها مجموعة من حملة تلك الأسهم يفوزون بجوائز نقدية بطريقة عشوائية ، ثم يحصل الجميع عند حلول الأجل على ما دفعوا من مال كقرض للمصدر .

وقد اتسع العمل بسندات الدين لاسيما من قبل الحكومات . والأرجح أن جميع حكومات العالم في الوقت الحاضر تصدر أنواعاً من سندات الدين بالفائدة ، بعضها يتداول في أسواق منظمة وبعضها يتم تداوله بين البنوك والمؤسسات المالية فقط .

٨-١ الاعتراضات الشرعية على السندات المالية :

يرى جمهور الفقهاء المعاصرين أن صيغة السندات المالية التي أشرنا إليها آنفاً غير مقبولة من الناحية الشرعية للأسباب التالية :

- (١) أنها قرض بزيادة ، وذلك عين ربا النسيئة المقطوع بحرمة .
- (٢) أن فيها بيع للدين بالصيغة المنهي عنها في بيع الكالئ بالكالئ .
- (٣) أن بيع السند بأقل من قيمته الاسمية لا يخرج من الصيغة غير الجائزة .
- (٤) وكذلك السندات ذات الفائدة العائمة .
- (٥) أما السندات ذات الجوائز فقد جمعت بين الربا والقمار فهي غير جائزة أيضاً .

وقد أصدر المجمع الفقهي التابع لمنظمة المؤتمر الإسلامي في دورته في مدينة جدة سنة ، وكذلك المجمع الفقهي التابع لرابطة العالم الإسلامي في مكة المكرمة سنة ، قرارات تضمنت الفتوى بعدم جواز السندات المالية بالصيغة المذكورة آنفاً وأن فيها رباً واضحاً .

٨-٢ البديل المقترح .

ليس القرض وسيلة تمويل في الاقتصاد الإسلامي ولذلك فقد افترض الاقتصاديون الإسلاميون أن البديل للقرض ، سواء في حاجات القطاع الخاص أو الحكومة هو أنواع المشاركات والبيوع الجائزة . والحكومة إنما تحتاج النقود لأغراض منها :

- (١) شراء السلع والمعدات المدنية والعسكرية .
- (٢) شراء الخدمات كدفع رواتب الموظفين .. الخ .
- (٣) المقاولات لبناء الجسور وإنشاء المدارس والمستشفيات ... الخ .
- (٤) لتنفيذ السياسة المالية والنقدية .

وفيما عدا الغرض الرابع يمكن للحكومة أن تحصل على ما تريد بأنواع البيوع الآجلة كالسلم والاستصناع أو عن طريق المشاركة والإيجار . أما الغرض الرابع فهو في حاجة الى تفصيل ليس هذا موضعه .

٩ - التأجير .

يمكن أن نفرق بين نوعين من التأجير (أو الإجارة) في المعاملات التقليدية ، الأول هو التأجير التشغيلي والثاني هو الإيجار المالي .
أما الأول فهو شبيه بالإيجار المعروف حيث يتم بيع منافع أصل من الأصول بثمان محدد لفترة معينة . ومقصود المتعاقدين فيه هو تلك المنافع فإذا رغب المستأجر أن يشتري الأصل بيع عليه بثمانه السوقية عند وقت البيع ، أما الإيجار المالي (أو التمويل) فهو عقد بيع مستور بالإيجار ، إذ أن مقصود المتعاملين فيه هو البيع ، فيتفقان على ثمن الأصل وعلى أقساط إيجارية تدفع خلال مدة محددة تغطي ذلك الثمن وريحاً للبائع أو تغطي جزءاً من ذلك يكمله دفعة نهائية في آخر العقد تحسب كثمان للأصل عند البيع . ويرتبط القسط الإيجاري غالباً بأسعار الفائدة السائدة ويتغير بتغيرها . والدواعي إلى هذا البيع المستور بالإيجار في العالم الغربي متعددة ، منها نظام الضرائب الذي يستفيد فيه المتعاقدين عندما يسجلون العقد كإيجار لبيع (١٨) . ومنها أن بعض المؤسسات التي تحتاج إلى تمويل لا يكون عندها الملائة التي تمكنها من الاقتراض من البنوك فتتجه إلى الإيجار .

٩-١ التأجير في المؤسسات المصرفية الإسلامية .

إن الداعي إلى اتجاه البنوك الإسلامية إلى عقود الإيجار هو المصاعب التي واجهتها في بيع المrabحة . فمن المعروف أن بيع المrabحة كصيغة تمويل مقبولة من الناحية الإسلامية ينتهي بدين متعلق بذمة العميل (المشتري) ، يمثل ثمن السلعة المباعة وريح البنك منجماً على أقساط لمدة محددة . وريح البنك محسوب على افتراض أن ذلك العميل سيلتزم

(١٨) إذ تعطي بعض الدول حوافز للإلتحاق الرأسمالي فتعتمد الشركات التي تحقق الربح إلى شراء الأصول ثم تأجيرها فتخفض وعاء الضريبة ، وقد يعتبر الإيجار من أنواع التمويل الخارجة عن الميزانية ... الخ ، وقد اتجهت أكثر القوانين في الوقت الحاضر إلى عدم الاعتداد بالتسميات وإنما الحكم على العقد بأنه بيع أو إيجار اعتماداً على محصلته، فإن كان ينتهي بحصول الموزع على كامل ثمن الأصل مع ربح عد بيعاً ، وإن كان أقل من ذلك عد إيجاراً .

بالتسديد في الأوقات المحددة . فإذا ما ظل فامتد أجل السداد ، أدى ذلك الى خسارة المصرف لعدم جواز الزيادة في الدين عند الماطلة لأن تلك هي صيغة "أتقضي أم تربي أو امهلني أزدك" وهي غير جائزة . ومع أن الدين المذكور مربوط بأنواع من الضمانات والرهون إلا أن ذلك لا يقلل من المشكلة كثيراً لأن التنفيذ عليها يحتاج غالباً الى حكم قضائي ومعلوم ما في ذلك من العنت والتكلفة .

ولذلك فقد اتجهت بعض البنوك الإسلامية الى الإيجار كبديل يتفادى هذه المشكلة. فبينما يوفر العقد للعميل صيغة تمويل يستطيع بها أن يحصل على ما يريد من أصول وسلع، إلا أنه يعطي البنك ضمانات أقوى لاحتفاظه بملكية الأصل المباع حتى يتم العميل سداد كل ثمنه وريح البنك ، فله ضمن العقد الإيجاري المذكور ، أن يسترد الآلة أو السيارة أو الطائرة عندما يتوقف العميل عن الدفع . فإذا التزم بكامل الشروط ، استطاع العميل أن يمتلك السلعة عند الوقت المحدد بالثمن المتفق عليه .

٩-١ بعض الاعتراضات الشرعية على الصيغة المذكورة ،

الإجارة من العقود الجائزة ، فإذا توفرت فيه شروط الصحة أمكن أن يستخدم كوسيلة تمويل تنهض بحاجات الشركات ورجال الأعمال والأفراد .

إلا أن على الصيغة المذكورة آنفاً بعض الاعتراضات الشرعية :

١ - إن مقصود المتعاقدين هو البيع ، وقد صيغ العقد بصيغة الإيجار ليكون الأصل المباع مرهوناً مقابل الدين المتمثل في ثمنه . والأولى أن يكون العقد كذلك ، بيع صحيح مكتمل الشروط الثمن فيه مؤجلاً ، مع جعل السلعة المبيعة رهناً يقابل ذلك الثمن في عقدين منفصلين .

٢ - إن تضمين عقد الإيجار عقد بيع غير جائز لسببين : أن ذلك يوقع العقادين في مسألة بيعتين في بيعة ، ثم إن البيع فيه معلق وليس ناجزاً .

٣ - إن الأقساط الإيجارية في العقد لا تمثل "ثمن المثل" إي الإيجار السائد في

سوق تأجير السلعة المعنية ولكنه يحسب بطريقة يؤدي فيها إلى تغطية ثمن السلعة وريح البنك . ولذلك غالباً ما تكون تلك الأقساط كبيرة لكي تتحول ملكية الأصل الى المستأجر قبل انتهاء العمر الافتراضي للأصل . فإذا ما طل العميل أو حصل الخلاف بين الطرفين فاسترد البنك الأصل ، يكون قد غبن المستأجر لأن ما استحصل منه يكون أعلى من إيجار المثل .

٤ - وفي الصيغ التي تربط القسط الإيجاري بمتغير خارجي (مثل ليبور) فيتغير بتغيره ، غرر مفسد للعقد .

٢-٩ البديل المقترح .

لاشك أن لعقد الإيجار التمويلي ميزات يتفوق بها على بيع المرابحة وأنواع التمويل الأخرى لأنه يقلل من مخاطرة العمل المصرفي ويقدم حلاً لمشكلة الماطلة في السداد التي تعد من أهم صعوبات العمل المصرفي الإسلامي (١٩) .

ولذلك فإن من المفيد تطوير هذه الصيغة بحيث تصبح مقبولة من الناحية الشرعية بتفادي جميع الاعتراضات المذكورة ويمكن أن تكون الصيغة المقترحة كما يلي :

يكون العقد إيجاراً محدد المدة ، يعد فيه المؤجر العميل وعداً ملزماً أنه سيبيع الأصل بسعر السوق عند انتهاء عقد الإيجار . بهذه الطريقة خلصنا من مسألة بعثتين في بيعة لأن البيع هنا شرط من الشروط الجائزة في العقد وليس بيعاً (فهو لا يحدد الثمن الذي هو ركن من أركان البيع) .

ولكن نظراً الى أن ثمن البيع لم يحدد عند التعاقد على الإيجار بل ربط بثمان السوق عند انتهاء العقد ، فإن العميل لن يقبل أن يدفع أقساطاً إيجارية تزيد على إيجار

(١٩) وسوف نشير فيما بعد الى طريقة مقترحة لمعالجة مشكلة الماطلة في سداد الدين .

المثل . فنكون قد خلصنا من المشكلة الثانية وهي الغبن الذي أشرنا إليه .

ولتقليل المخاطرة ، يمكن استبدال ربط القسط الإيجاري بأسعار الفائدة بإدخال معامل تزايد في الإيجار وذلك بجعله يزيد سنوياً بنسبة محددة معروفة عند التعاقد وغير متغيرة . أو تقليل مدة العقد وجعله قابلاً للتجديد بإيجار يتحدد في حينه .

ولاريب أن في الصيغة المقترحة مشاكل عملية كثيرة ، فهي تدخل في العقد قدراً من المخاطرة وعدم التيقن من جانب البنك لأنه لا يتأكد من أنه سيحقق الربح في نهاية العقد أم لا يحققه ، إذ أن ذلك معتمد على الثمن الذي سيسود للأصل عند نهاية العقد . وكذلك الحال بالنسبة للعميل ، إذ ربما يدفع ثمناً يزيد كثيراً عما توقع لتغير الظروف الاقتصادية في نهاية العقد . وقد أجازت بعض الهيئات الشرعية في البنوك الإسلامية (٢٠) النص على البيع في عقد الإيجار بثمن يحدد عند التعاقد وهو قرار يحتاج إلى نظر.

(٢٠) الهيئة الشرعية في شركة الراجحي المصرفية .